رسالة ملكية الى المشاركين
في المناظرة الوطنية حول الغابة

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة الى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الغابة التي احتضنتها مدينة ايفران مابين 21 و 22 مارس 1996 (1-2 ذو القعدة 1416).

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد عبد الهادي بوطالب مستشار صاحب الجلالة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه المناظرة :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله و آله وصحبه.

حضرات المشاركين في المناظرة الوطنية،

منذ أزيد من سنة أعطينا توجيهاتنا السامية الى حكومتنا لتعمل على عقد مناظرة وطنية حول حماية تراثنا الغابوي وتنميته. ولقد حرصنا بالخصوص على أن تكون هذه التظاهرة موضوع اهتمام معمق من لدن من يشاركون فيها من رجال العلم والفن والأعمال والمنتخبين ومختلف الهيئات الحكومية.

وتندرج مبادرتنا هاته في سياق انشغالنا الدائم بحماية إحدى الثروات المهمة التي تزخر بها بلادنا وعيا منا أن تراثنا النباتي يعد من أغنى الثروات على صعيد الحوض المتوسطي وأنه رغم التهديدات التي تحيط به يعتبر من بين الثروات البيئية الاقل تضررا.

لقد أولت السلطات المعنية بهذا التراث له اهتماما خاصا وذلك بإنشاء الصندوق الوطني الغابوي وتعديد هيئآت تكوين الأطر والتقنيين وإنعاش برنامج طموح للبحث فيه وتسريع صيرورة التحديد العقاري هذا بالإضافة الى عدة إجراءات تتخذها الدولة لتحقيق تنمية مستمرة للغابة.

وإن هذه الجهود التي نستطيع تقييمها من خلال الإنجازات

الملموسة في موضوع إعادة التشجير الاصطناعي والتي تتجلى في مظاهر أخرى تبدو غير كافية لمواجهة ضخامة مهمة تدبير ملك غابوي تفوق مساحته تسعة ملايين هكتار من جهة ولمواجهة الضغط الذي يمارس على الغابة نظرا للنمو الديمغرافي من جهة أخرى. فإذا أضفنا الى الضغط الرعوي تأثير العوامل المناخية وشبوب الحرائق وتعرض الغابة لاعتداءات أخرى أمكننا أن نقيس حجم ومدى الأخطار التي تحيط بتراثنا الغابوي.

وكما تعلمون فإن العالم كله يواجه نفس الضغوط التي تفرض التصدي للتحديات البيئية المماثلة كما أن الأمطار الحمضية في البلدان المصنعة والإفراط في استغلال الموارد الغابوية في الدول السائرة في طريق النمو، تتطلب نفس مستوى التعبئة وتستدعي وضع نظرة شاملة ترتكز على مبادئ التكافل والمسؤولية الجماعية. وإن الملحوظات والتوجيهات التي وردت في المذكرة 21 لهيئة الأمم المتحدة التي تمت الموافقة عليها لخير دليل على ذلك.

لهذه الأسباب استضافت هذه المناظرة للمشاركة في أشغالها جميع المسؤولين عن الغابة في الدول المتوسطية والمؤسسات المعنية والمتعددة الأطراف. كما أن حجم المشاريع المحصورة لضمان الحفاظ على تراثنا الغابوي واستعمال هذا التراث كعامل لمكافحة التصحر وحماية الأحواض المنحدرة كل ذلك يستدعي استثمار المعلومات المتوفرة لدينا والاستفادة من نتائج البحوث العلمية المزمع القيام بها في هذا الميدان.

وفي هذا الصدد فإن تأثير هذا التآزر الذي نهدف اليه يعتبر أساسيا لربح رهان الوقت في مواجهة الأخطار التي تهدد الغابة على المستوى العالمي.

إن الضغط المشروع لمختلف التيارات البيئية الهادفة الى الحد من الاستغلال المفرط للموارد الغابوية وأخذ عنصر البيئة بعين الاعتبار في تنظيم العلاقات الدولية وضبطها يعدان إشارتين هامتين يجب الاعتماد عليهما للقيام بمراجعة جذرية لاستراتيجياتنا الميدانية المتصلة بالتنمية الغابوية.

وفي هذا المضمار أعطينا توجيهاتنا لحكومتنا بتعبئة جميع

الإمكانات البشرية والمادية والسهر بالسرعة المطلوبة على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

أولا : استكمال عملية تحديد الملك الغابوي قبل سنة 2000 والعمل على خلق قواعد جديدة لاستعمال الموارد الغابوية التي تضمن بقاءه.

ثانيا : إعادة تقييم دور الجماعات المحلية ومسؤولياتها في التنمية الدائمة للغابة. وعلى ذلك فإن الاستفادة من الموارد الغابوية تبقى مرهونة مستقبلا بالمساهمة في أعمال صيانة الملك الغابوي وحراسته.

ثالثا : العمل على خلق إطار ملائم لإنعاش استثمار القطاع الخاص في الموارد الغابوية، علما منا أن الغابة تعد استثمارا ثمينا بالنسبة للمستثمرين الذين يبحثون عن النتائج على المدى الطويل. لذا فإن العمل على وضع قواعد مبسطة يساهم لا محالة إيجابيا في التعجيل بإنجاز برامج التشجير بمشاركة القطاع الخاص.

إن حاجيات البلاد من الطاقة ترتكز على الموارد الغابوية في حدود الثلث كما هو الشأن بالنسبة للخشب والمواد الأولية ذات المصدر الغابوي، مما يحتم علينا البحث عن بدائل للتخفيف من الضغط الممارس على الغلاف الغابوي.

إن تحقيق الأهداف الآنفة الذكر يبقى رهينا برد الاعتبار لحرفة رجل الغابة، وهذه الحرفة التي كانت دائما موضوع نزوع عاطفي يجب أن تبقى محط اهتمام شبابنا كما أن آفاق الشغل تعتبر واعدة في هذا المجال وتتطلب مزيدا من العناية بنظام العاملين بالغابة مع تحسين وضعيتهم الاجتماعية.

يجب إذن تربية أطفالنا على احترام الطبيعة بوجه عام، وعلى الشجرة بوجه خاص ابتداءا من المدرسة الابتدائية، كما يجب الأخذ في هذا السبيل بمبادئ الإسلام التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية وحفلت بها التعاليم الدينية الحنيفة وبجميع القيم التي تقدس الغابة وتحض على حب كل ما خلق الله فوق الأرض.

فلم لا نتآزر والحالة هذه بمناسبة اليوم العالمي للغابة لتحقيق عملية تشجير في كل سنة، هذه العملية التي يمكنها أن تعبئ

أطفال المدارس نظرا لفضائلها البيداغوجية قصد إعادة الاعتبار للشجرة وترسيخ العناية بها في وعينا الجماعي، وعلى جمعيات المتطوعين والميسورين أن تكفل في هذا المجال السند الضروري لهذه العملية التي يمكن أن يتم تأطيرها من لدن الإدارات المختصة.

وبفضل هذا النوع من المبادرات تتأتى المحافظة على التراث الغابوي في مستواه الحالي مع وقف الانجراف الباطني للتربة.

بيد أن عملية التحسيس والتعبئة التي تدعو إليها تبقى غير مجدية في غياب تخطيط إداري لإعداد التراب المرتبط بالغابات.

إننا نهيب بحكومتنا أن تعطي الأولوية في مخطط تنمية العالم القروي لعملنا الاقتصادي والاجتماعي من خلال الآليات والمشاريع التي تقلص من حدة مشكل الرعي كما يجب تنويع العمليات التي من شأنها أن توفر تغذية بديلة للمراعي الغابوية، وهذا لا يعني أبدا المس بحقوق الاستغلال القديمة المعترف بها للمستفدين بل يتعلق الأمر في الحقيقة بملاءمة المجهودات مع الإمكانات التي يتوفر عليها تراثنا قصد المحافظة عليه.

تلكم أيها السادة بعض الأفكار التي ألهمتنا هذه المناظرة وسنظل متابعين لمناقشتكم ونحن سلفا على أتم اليقين أنكم ستكونون في مستوى الآمال المعلقة على أعمالكم.

نعرب في النهاية عن تمنياتنا الخالصة لجميع ضيوفنا الذين وفدوا من مختلف البلدان وكلف بعضهم نفسه الحضور الى بلادنا من مكان بعيد لإغناء هذه المناظرة بتجاربهم القيمة في هذا المجال، مما سيضمن -بحول الله- لها النجاح المرتقب، متمنين للوافدين علينا مقاما طيبا في بلدهم الثاني وسائلين الله أن تكلل جهود الجميع بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الاربعاء 30 شوال عام 1416
الموافق 20 مارس سنة 1996م.